يمكن القول ان مشكلة شركة كهرباء القدس قد بدات منذ الايام الاولى للاحتلال ليس كمشكلة ادارية ومالية فقط — مع عدم اسقاط هذا الجانب من الحسبان — بل كمشكلة سياسية بالدرجة الاولى .

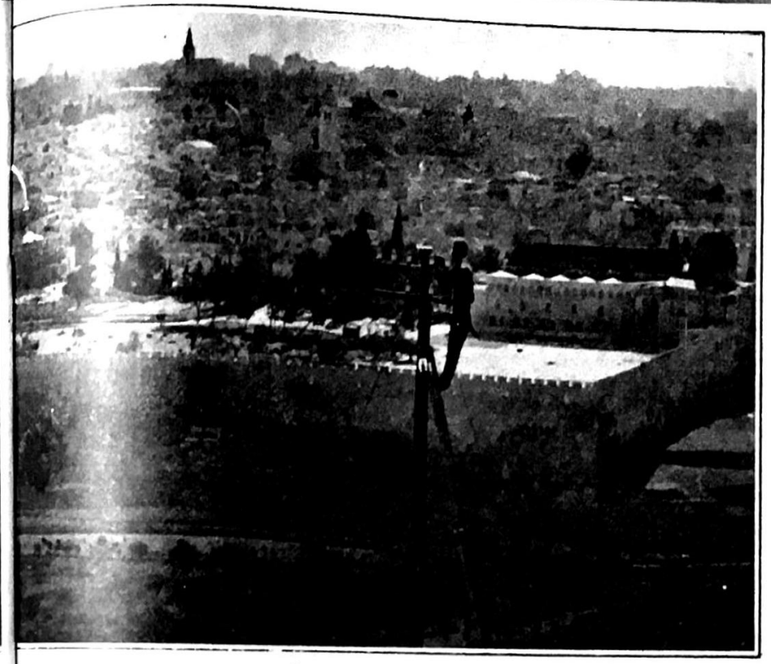

فقد تحولت كافة المؤسسات والمرافق الاقتصادية الوطنية ومن ضمنها الشركة الى اهداف يسعى العدو لتركيعها من اجل تحقيق سياسة الالحاق الاقتصادي التي تقوم على مبدأ تدمير مؤسسات الاقتصاد الوطني وتحويل المناطق المحتلة الى سوق للاستهلاك ومصدر للايدي العاملة الرخيصة .

ولعل الموقع الجغرافي للشركة قد لعب دورا اساسيا في وضعها على رأس قائمة الاهداف التي تستهدفها سياسة التركيع ، فالشركة تقع في القدس الشرقية التي اعلن العدو ضمها الى كيانه (وتوحيدها) بعد الاحتلال مباشرة مما ادى الى تعرض الشركة لمصاعب ضخمة حيث لم تقدم لها حكومة العدو ووزارة الطاقة المعونات التي جرت على تقديمها لشركة كهرباء « اسرائيل » ولم تمنحها تسهيلات في ائمان البضائع او قطع الغيار او المحروقات ، كما وقفت حجر عثرة امام الحصول على قروض معقولة يمكن للشركة ان تطور بها اجهزتها التي يصيبها التقادم باستمرار . كما فرضت حكومة العدو على الشركة ضرورة تبني الاسعار المعمول بها في الكيان الصهيوني في الوقت الذي تعتبر تكاليف الكهرباء في الشركة الفلسطينية هي اكثر بكثير مما هي في شركة كهرباء «اسرائيل» التي تنتج الكهرباء بالتوربينات الضخمة والمفاعلات النووية وبذلك تنخفض فيها التكاليف . ومؤخرا اصر العدو على ضرورة تبني الشركة لنظام تركيب الشبكات والخطوط المعمول بها في كيانه .

ازمة الشركة ونتائجها

تضافرت تلك المصاعب مع الفساد الداخلي الذي تعاني منه الشركة اضافة الى الخلل في الادارة والعجز المالي وعدم الاستجابة لمطالب عمال الشركة مما ادى الى اصابتها بنوع من الشلل حيث تبلغ قيمة ديونها حوالي ٧٠ مليون ليرة « اسرائيلية » وتشير التقديرات الى انها تخسر بمعدل ٤ ملايين ليرة شهريا .

وقد خلق هذا الوضع حالة من الجدل الحاد داخل مجلس ادارة الشركة في محاولة للخروج من هذا المازق تجسد في اتجاهين اولهما : يدعو الى تاجير جزء من امتياز الشركة كوسيلة لتسديد ديونها والثاني : يطالب بضرورة دعم الشركة وعدم التاجير على اساس ان التاجير قضية سياسية .

امام هذا الوضع قامت شركة كهرباء «اسرائيل» في مطلع ايار من العام الحالي باستصدار امر احترازي من المحكمة المركزية بالحجز على اموال الشركة واعطائها مهلة لمدة عشرة ايام لتسديد ديونها ومن الملاحظ ان شركة كهرباء « اسرائيل » قد تقدمت بهذا الاجراء في الوقت الذي شهد اشتداد الحملة ضد التاجير ولم تقف من قضية الديون كما وقفت في السابق ، حيث كانت هذه الديون تدفع على اقساط ، وعلى اثر ذلك خرج وفد يمثل مجلس ادارة الشركة الى الخارج للبحث في مسالة تسديد الديون وتحديد مستقبل الشركة. وبعد عودته تناقلت الصحف المحلية في الضفة الغربية انباء تفيد قرب حصول الشركة على مساعدات مالية كبيرة تبلغ ١٫٥ مليون دينار اردني اضافة الى ٤٠٠ الف دينار لفك الحجز عن اموال الشركة .

الحل بالتاجير

ظهر فيما بعد ان امال الشركة بالحصول على مساعدات قد ذهبت ادراج الرياح فقرر مجلس ادارة الشركة في مطلع يونيو بيع جزء من منطقة امتياز الشركة وكذلك ناقلات النيار للمستوطنات الصهيونية في منطقة القدس الى شركة « الكهرباء القطرية الاسرائيلية » في منطقة القدس . وفي مقابل ذلك تتقاضى الشركة مبلغ ٤٨ مليون ليرة « اسرائيلية » وعلى اساس هذا القرار من الموقع ان يتم الاستغناء عن ٢٥٠ عاملا من عمال الشركة البالغ عددهم ٤٠٠ عامل ، وكان رئيسا بلدتي رام الله والبيرة من ابرز المعارضين للقرار . وقد علقت صحيفة « الطليعة » القدسية على قرار التاجير بقولها « والغريب في الامر ان اولئك الذين كانوا يستبعدون « الاعتبار الاقتصادي » باسم « الاعتبار القومي » ويتذرعون به لستر جميع مظاهر سوء الادارة هم الذين يدافعون بحماس عن عملية التاجير ويضعون « الاعتبار الاقتصادي » فوق كل اعتبار » .

وقال نقيب المهندسين في الضفة الغربية وعضو مجلس ادارة الشركة سابقا ان « الاتجاه السائد لبعض الجهات هو انه ينظر لشركة كهرباء القدس وكانها مشكة ادارية اقتصادية بحتة تبحث لظروف طبيعية دون الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية وعندما اريد لهذا الاشكال ان يحل اقترحت بعض الجهات حلولا سياسية مثل التنازل عن قسم من منطقة الامتياز مقابل تمديد مدة الامتياز » .

ينضح من السياق العام لتطور ازمة الشركة والصراع بين اتجاهي الدعم والتاجير ان الشركة قد وقعت ضحية ابتزاز سياسي بغلب المصلحة الانانية على حساب تقديم معونات ماله ودعم سياسي للاتجاه الداعي الى عدم التاجير وفي هذا الاطار يبرز دور النظام الاردني اضافة الى بعض الاوساط الفلسطينية التي دفعت باتجاه التاجير . فقد كان النظام الاردني معنيا بربط تقديم الدعم المادي للشركة بمطالب وشروط خاصة لا تقيم وزنا لبقاء او زوال الشركة مثل اقامة بعض الموظفين او اعضاء مجلس ادارة الشركة ..

مخاطر التاجير

يعتبر التخلي عن جزء من منطقة الامتياز وتاجره سابقة خطيرة قد تؤدي الى زوال الشركة في نهاية الامر ، لان التاجير لن يخلص الشركة من ازمتها وسيتجدد عجزها المالي سنويا طالما ظلت الاوضاع التي تؤدي اليه قائمة مما قد يدفع الى تاجير الشركة كاملة في المستقبل . وما يحمله هذا الوضع من ابعاد سياسية خطيرة اذا وضعنا في الاعتبار ان الشركة تقع في شرقي القدس التي يعلن عنها العدو كعاصمة موحدة لكيانه ويصعد من حملته السياسية والدعائية في هذه الاونة بالذات لنقل سفارات الدول الاجنبية اليها كما ان مواجهة العجز المالي بالتاجير ليست هي الحل الصحيح للازمة فقد كان هذا العجز قائما في الماضي والذرع بحجة الافتقار الى الدعم ليس سوى حجة واهية اذا تم النظر الى الازمة من وجهة نظر سياسية.

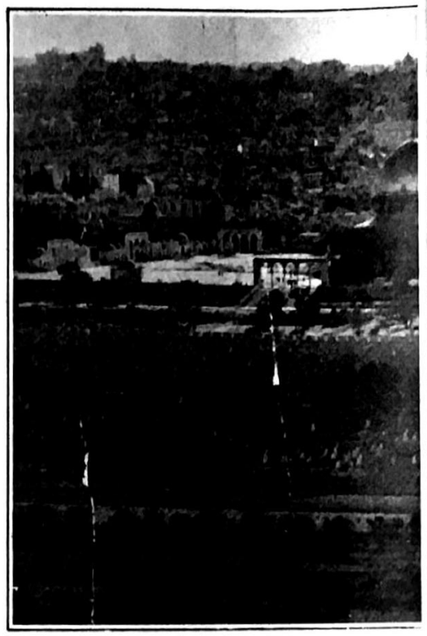

شركة كهرباء القدس أمام خطر الابتلاع الصهيوني

دعم الشركة مادياً وسياسياً وتلبية مطالب عمالها السبيل الوحيد للخروج بالشركة من ازمتها

ونذكر في هذا المجال المساومة التي تعرضت لها شركة كهرباء نابلس قبل عامين عندما تقدمت بمشروع لشراء ثلاث مولدات جديدة تكفي المدينة والمنطقة المجاورة حتى عام ١٩٨٥ مخلق لها الحاكم العسكري العديد من الاعذار واشكال المراوغة ثم تقدم لها بمشروع اقل كلفة من الناحية الاقتصادية ، اذ كان مشروع الشركة يكلف ٦٠ مليون ليرة بينما مشروع ربط نابلس الذي قدمه الحاكم العسكري بشبكة الكهرباء القطرية « الاسرائيلية » لا يكلف سوى ١٠ ملايين ليرة ، الا ان الشركة رفضت المساومة ونفذت مشروعها الذي اعتمد على الجهود الذاتية ومساعدة ابناء المدينة في الخارج بشكل كبير .

وقد حذرت صحيفة « الطليعة » المقدسية من اضرار ومخاطر التاجير في المستقبل بقولها « ولن يكون مثيرا للدهشة من منطلق الاعتبار الاقتصادي ان نسمع في وقت لاحق ان العجز المالي يتطلب تاجير منطقة الامتياز الموصلة الى مستوطنة «الذبي يعقوب » وبعدها « بيت ايل » و« عفره » و«الذبي صالح » بكل ما يقع بينها من مدن وقرى واحياء عربية « .

ازمة بين العمال والادارة

ان النظرة الضيقة التي تنظر بها ادارة الشركة الى قضية تاجير جزء من الامتياز على اساس مبدأ الربح والخسارة هي نفس النظرة التي تحكم موقفها من العمال وقد ادى تراكم التناقض بين ادارة الشركة وعمالها الى انفجار في العلاقة مؤخرا حيث تقدم العمال بالمطالب التالية :

١ — الاجتماع مع مجلس ادارة الشركة
٢ — ربط التعويضات بالدينار الاردني
٣ — صرف الاجازات المتراكمة للعمال

وقد ايدت جميع النقابات في الضفة الغربية مطالب عمال الشركة واعربت عن وقوفها الى جانب العمال في مطالبهم العادلة ، وفي اوائل الشهر الماضي اعتصم العمال في مقر الشركة ، وقد رفض الياس فريج رئيس مجلس ادارة الشركة وساطة الاتحاد العام لنقابات العمال لحل الخلاف القائم بين العمال ومجلس ادارة الشركة . وكان الاتحاد قد توصل الى صيغة اتفاق مع العمال تقضي بتجميد اعتصامهم وتشكيل لجنة مشتركة من الطرفين لبحث مطالب العمال والمستخدمين ، الا ان فريج حاول زج « جهات عربية » في الموقف الذي اتخذه رغم الطبيعة المطلبية الصرفة للتناقض بين العمال ومجلس الادارة وقد بلغت الرسائل التي وجهتها نقابة عمال الشركة الى مجلس الادارة بشان مطالب العمال خمسة عشر رسالة الا ان الادارة لم تستجب لها .

ادت موافقة مجلس ادارة الشركة على قرار التاجير وما اعقبه من معارضة في الاراضي المحتلة واشتداد التناقض بين نقابة عمال الشركة والادارة الى ازمة حادة داخل الشركة تمخض عنها مجموعة من الاستقالات من مجلس ادارة الشركة كان في مقدمتها استقالة الياس فريج رئيس مجلس الادارة. وقد اعرب العمال عن موقفهم من مسالة التاجير في بيان لهم اشاروا فيه الى « ان نقابة العمال تود ان تعلن لجميع المواطنين ان هذه الاجراءات التي تمت ليس المقصود منها تسديد الديون بقدر ما هو تنفيذ الهدف الرئيسي وهو ضم الاحياء السكنية اليهودية لشركة كهرباء « اسرائيل » وانه لو كان الامر تسديدا للديون لجرى تقسيط هذه الديون كما كان متبعا في الماضي » .

المازق والحل

ان المازق الذي تعيشه شركة كهرباء القدس يتهدد كافة المؤسسات الوطنية في الاراضي المحتلة ولا نجافي الحقيقة اذا قلنا ان النظام الاردني قد لعب دورا اساسيا في جر الشركة الى ورطة التاجير كما تشاركه هذه المسؤولية اوساط فلسطينية معينة وتتلخص امكانية حل المازق على مستويين :

الاول : الحفاظ على ما تبقى من امتياز الشركة وذلك بدعمها ماليا لتلافي العجز وتطهير الشركة من كل مقومات الخلل والفساد .

الثاني : حل المسائل العالقة بين العمال ومجلس الادارة بالوقوف الى جانب العمال ومطالبهم العادلة.

وكي تتحقق هذه الامكانية فان كافة المؤسسات الوطنية في الارض المحتلة مدعوة الى الوقوف وقفة دعم واسناد مع الشركة ومع قضايا عمالها متزامنا مع هذا وقوف كافة القوى الفلسطينية خارج الارض المحتلة ومن بينها الاطارات الرسمية الفلسطينية ، مع الدفاع عن امتياز الشركة ودعمها ماديا وسياسيا والقيام باوسع حملة ممكنة على الصعيد العربي لتقديم كافة مستلزمات صمود واستمرارية الشركة لان التفريط بامتياز الشركة سواء بالتجاهل او التغاضي يعني التفريط بمستقبل كافة المؤسسات الوطنية الاقتصادية في الارض المحتلة .

مجدي سعد الله

شركة كهرباء القدس

تعتبر الشركة نوعا من أنواع شركات القطاع العام حيث تملك بلديات بيت لحم ورام الله وأريحا الجزء الاكبر من اسهمها ولا يبيح نظام الشركة للمساهمين من الافراد امتلاك أكثر من ٢٠٠ سهم وتقدم الشركة خدمات لمناطق البلديات المذكورة وشرقي القدس فتنير منطقة يبلغ عدد سكانها حوالى ٢٨٠ الف نسمة ويبلغ عدد عمال الشركة ٤٠٠ عامل .